بيان صحفي:

في تحول ملحوظ، يمنح القاضي عاملة مهاجرة الفرصة لعرض قضيتها في قضية عبودية هامة في لبنان

بيروت، 11 آذار 2025

تم منح عاملة مهاجرة إثيوبية مستعبدة من قبل صاحب عملها اللبناني يوم الثلاثاء الحق في الإدلاء بشهادتها ضد المعتدي عليها، في تحول مذهل في الإجراءات الجنائية التي بدت في البداية على استعداد للمضي قدمًا دون مساهمة الضحية.

في 10 آذار، أيد قاضي التحقيق حق الضحية في الاستماع إليها في قضية عبودية بارزة تكشف عن انتهاكات نظام عاملات المنازل المهاجرات في لبنان، أو نظام "الكفالة". كان القاضي قد رفض سابقًا السماح للضحية "م.هـ" بالمشاركة في التحقيق قبل المحاكمة، رافضًا طلبات عقد جلسة استماع عن بُعد ورفض تأجيل الجلسة حتى تتمكن م.هـ من السفر إلى لبنان من إثيوبيا لتقديم أدلتها.

الآن، وفي تحول ملحوظ، أعاد القاضي تحديد موعد الجلسة إلى 20 أيار 2025، مما يسمح لـ م.هـ بالحضور شخصيًا وتقديم أدلة ضد المعتدي عليها. وجاء القرار بعد توصية من المدعي العام، الذي راجع ملف القضية وأشار إلى أن القاضي بحاجة إلى سماع أقوال الضحية. كما أمر القاضي المدعى عليه بإثبات دفع أجور م.هـ، استنادًا إلى توصية المدعي العام. ويشكل هذا التغيير في المسار انتصارًا للوصول إلى العدالة والتطبيق المتساوي للقانون في لبنان.

هذه هي أول قضية جنائية تتعلق بالعبودية وتجارة الرقيق التي رفعتها عاملة منزلية مهاجرة ضد صاحب عمل لبناني ووكالة توظيف. وعلى الرغم من أن قضايا أخرى قد زعمت على نحو مماثل العمل القسري وتأخير الأجور وسوء المعاملة، إلا أن هذه هي القضية الأولى في لبنان والمنطقة الأوسع التي تدعي أن هذه الظروف تشكل عبودية. وتزعم القضية أيضًا أن الإجراءات التي اتخذها صاحب عملها والوكيل الذي أحضرها إلى لبنان ضد م.هـ ترقى إلى تجارة الرقيق، مشيرة إلى انتهاكات للقانون الجنائي المحلي وقانون حقوق الإنسان الدولي. وقد تم تقديم الشكوى الجنائية الأصلية نيابة عن م.هـ في 8 تشرين الأول 2020.

طلبت منظمة **Legal Action Worldwide (LAW)**، المنظمة التي تمثل م.هـ، في آذار 2024 من قاضي التحقيق استجواب م.هـ عبر جلسة استماع عن بُعد. لا يستطيع المواطنون الإثيوبيون مثل م.هـ الحصول على تأشيرات بسهولة، وكانت م.هـ تخشى الانتقام بسبب التحدث علنًا. وبدلاً من ذلك، طلبت منظمة **Legal Action Worldwide (LAW)** تأجيل جلسة الاستماع الشخصية لإعطاء م.هـ الوقت للحصول على جواز سفر وتأشيرة دخول حتى تتمكن من العودة إلى لبنان. وعندما رُفِضت هذه الطلبات، واجهت م.هـ احتمال أن يقرر قاضي التحقيق ما إذا كانت قضيتها يمكن أن تستمر إلى المحاكمة الكاملة دون سماع أي شيء منها. استأنفت منظمة **Legal Action Worldwide (LAW)** القرار على الفور.

ستدعم منظمة **Legal Action Worldwide (LAW)** الآن م.هـ بشكل كامل وهي تستعد للعودة إلى البلد الذي استُعبدت فيه وتعرضت للإساءة من خلال مساعدتها في الحصول على الوثائق المطلوبة واتخاذ كل التدابير المتاحة لضمان عدم تعريض سلامتها للخطر. بالإضافة إلى تلبية رغبتها في الإدلاء بشهادتها، فإن ظهور م.هـ مهم بموجب مبدأ الوصول المتساوي والفعال

إلى العدالة. إن هذه الإجراءات التمهيدية سوف تحدد ما إذا كانت التهم الموجهة إلى المعتدي على م.هـ مؤكدة أم لا. ولهذا السبب بذلت منظمة **Legal Action Worldwide (LAW)** كل ما في وسعها لضمان حضورها.

وقالت أنطونيا مولفي، المديرة التنفيذية لمنظمة **Legal Action Worldwide (LAW)**: " إن هذا القرار غير المتوقع من القاضي في قصر بعبدا يثبت أنه يمكن تأمين العدالة والإجراءات القانونية الواجبة في لبنان طالما أنك على استعداد للمواجهة". "لقد عانت م.هـ من انتكاسة تلو الأخرى في هذه القضية، التي شقت طريقها عبر المحاكم لمدة أربع سنوات. وعلى الرغم من هذا، لم تثبط عزيمتها أبدًا في نضالها من أجل تحقيق العدالة والمساءلة وحماية الآخرين من نفس الانتهاكات التي تعرضت لها. كانت دائمًا على استعداد لمواجهة المعتدي عليها وإخبار جانبها من القصة. لقد أكد القاضي على حقوق جميع الضحايا من خلال منح م.هـ هذه الفرصة."

انتهى

ملاحظات للمحررين:

وفقًا لتقييم أجرته المنظمة الدولية للهجرة، يوجد ما يقرب من 400,000 عامل مهاجر في لبنان. إن الغالبية العظمى من العمال المهاجرين غير الشرعيين هم من النساء، و70% منهم من أفريقيا وآسيا، وخاصة إثيوبيا والفلبين وسريلانكا. وهم يأتون إلى لبنان بموجب نظام الكفالة، وهو نظام رعاية المهاجرين الذي يمنح المواطنين والشركات في البلاد سيطرة شبه كاملة على توظيف العمال المهاجرين غير الشرعيين ووضعهم في الهجرة. ولطالما وصفت منظمات حقوق الإنسان نظام الكفالة بأنه شكل من أشكال العبودية القانونية.

للمزيد من المعلومات والمقابلات الإعلامية والطلبات، يرجى التواصل مع **groh@legalactionworldwide.org**

نبذة عن منظمة LAW

منظمة **LAW** هي منظمة مستقلة غير ربحية تضم محامين وقانونيين في مجال حقوق الإنسان يعملون في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات. وتقدم منظمة **LAW** المساعدة القانونية للضحايا والمجتمعات التي عانت من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا.